



خطة التنفيذ حتى عام 2020

- في أبريل 2018، وكجزء من استمرار عملية التنفيذ والتخطيط المتعلقة برؤية 2030، تم إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي.
- بطرق عدة، يعتبر برنامج تطوير القطاع المالي أحد أهم برامج تحقيق الرؤية، بحيث يمكن القول أن نجاح برامج تحقيق الرؤية الأخرى الـ 11 يعتمد بصورة كلية عليه. بصفة أساسية، ونتيجة لحجم التمويل المطلوب لتنفيذ مختلف المشاريع والاستثمارات المتضمنة في الرؤية، فإن السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى تحقيق التطلعات الاقتصادية لزيادة حجم الاقتصاد السعودي إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030، هو إيجاد قطاع مالي متطور، وحديث، وشامل.
- وفقاً لذلك، تسعى وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي إلى إيجاد قطاع للخدمات المالية، يتسم بالتنوع والفعالية الكبيرة، حتى يكون قادراً على دعم تطور الاقتصاد الوطني، من خلال تحفيز عمليات الادخار، والتمويل، والاستثمار.
- يشير برنامج تطوير القطاع المالي بصورة مفصلة إلى مجموعة من الأهداف المحددة القابلة للقياس الواجب تحقيقها حتى عام 2020، والتي تضع الأساس لتطلعات يُنتظر تحقيقها في مدى زمني أبعد، بحلول عام 2030.
- وإجمالاً، فإن مجالات التركيز الرئيسية هي: فتح المجال أمام شركات التقنية المالية، وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع صناعة التأمين، وترقية أسواق المال والدين، والتحول إلى مجتمع غير نقدي، ورفع مستوى الوعي المالي للمساعدة في تحسين مدخرات الأسر.

جدول 1: رؤية 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي

كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث

falturki@jadwa.com

راجا أسد خان

رئيس، الأبحاث الاقتصادية
rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034 للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة: <http://www.jadwa.com>



مقدمة لبرنامج تطوير القطاع المالي

في أبريل 2018، وكجزء من استمرار عملية التنفيذ والتخطيط المتعلقة برؤية 2030 (الرؤية)، تم إطلاق الجزء السادس من برنامج تحقيق الرؤية، والذي يمكن القول إنه أكثرها أهمية، ذلك هو برنامج تطوير القطاع المالي. ويعتبر برنامج تطوير القطاع المالي عنصراً أساسياً في برنامج تحقيق الرؤية، لأن نجاح البرامج الـ 11 الأخرى التي تشكل تحقيق الرؤية يعتمد بالكامل على هذا العنصر (شكل 1). وفي النهاية، فإن وجود قطاع مالي متطور وحديث وشامل، هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق التطلعات الاقتصادية لزيادة حجم الاقتصاد السعودي بثلاثة أضعاف بحلول عام 2030، وذلك بسبب حجم التمويل المطلوب لمختلف المشاريع والاستثمارات المراد تحقيقها بموجب الرؤية. وفقاً لذلك، وكما جاء في ميثاق برنامج تطوير القطاع المالي، فإن البرنامج يهدف إلى تطوير القطاع المالي ليصبح قطاعاً متنوعاً وفعالاً يقدم الخدمات المالية اللازمة، مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز المدخرات والتمويل والاستثمار.

وكما هو الحال بالنسبة لبرامج تحقيق الرؤية الخمسة الأخرى التي تم إطلاقها حتى الآن، فإن ميثاق برنامج تطوير القطاع المالي يعمل على وضع أهداف للقطاع تكون محددة وقابلة للقياس. كذلك، يتضمن الميثاق الكثير من التفاصيل بشأن برنامج تطوير القطاع المالي، كما أنه يسلط الضوء على نظام الحوكمة الذي يقود تنفيذ البرنامج.

فكرة عامة عن برنامج تطوير القطاع المالي

في مايو 2017، صدرت وثيقة بعنوان: رؤية المملكة 2030، الأهداف الاستراتيجية وبرامج تحقيق الرؤية. وتناولت الوثيقة بالتفصيل ثلاثة محاور رئيسية هي المجتمع الحيوي، والوطن الطموح، والاقتصاد المزدهر. تم تقسيم تلك المحاور إلى ستة أهداف شاملة، ثم قُسمت الأهداف إلى 27 هدفاً فرعياً، وتم تقسيم الأهداف الفرعية إلى 96 هدفاً استراتيجياً. وتشكل ثلاثة من الأهداف الـ 27 الفرعية، الركائز الرئيسية لبرنامج تطوير القطاع المالي، وهي كما يلي:

ركائز رؤية 2030

- 1) تمكين المؤسسات المالية من دعم النمو في القطاع الخاص
- 2) تطوير سوق مالية متقدمة
- 3) تعزيز وتمكين التخطيط المالي

وفي حين تحدد تلك الركائز الثلاثة الأهداف الشاملة لبرنامج تطوير القطاع المالي، تكشف الوثيقة عن خمسة أهداف أو "تطلعات" أكثر تفصيلاً لرؤية 2030، وهي تشمل:

تطلعات 2030

- 1) زيادة حجم القطاع ليصبح كبيراً بحيث يستطيع تمويل جميع أهداف رؤية 2030. وذلك يعني ضرورة رفع نسبة الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- 2) توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، من خلال اللاعبين التقليديين (الرهون العقارية والتأمين) والجهات الفاعلة الناشئة حديثاً، كشركات التقنية المالية (فنتك).
- 3) إحداث تحسن كبير باتجاه شمولية قطاع الخدمات المالية، وذلك من خلال زيادة انتشار فتح الحسابات المصرفية بين المواطنين، وزيادة القروض إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفع حصة الرهون العقارية في التمويل المصرفي.
- 4) تحقيق درجة عالية من الرقمنة في الاقتصاد، مما يقتضي زيادة مستوى المعاملات الإلكترونية.
- 5) المحافظة على الاستقرار المالي، من خلال الالتزام بالمعايير الدولية.

في ذات الوقت، وبناءً على التطلعات الخمس أعلاه، تم وضع أهداف، أو التزامات، أكثر تحديداً يتم تحقيقها بحلول عام 2020:

في أبريل 2018، وكجزء من استمرار عملية التنفيذ والتخطيط المتعلقة برؤية 2030، تم إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي.

يعمل ميثاق برنامج تطوير القطاع المالي على وضع أهداف للقطاع تكون محددة وقابلة للقياس.

يتألف برنامج تطوير القطاع المالي من ثلاثة ركائز رئيسية، هي...

...تمكين المؤسسات المالية من دعم النمو في القطاع الخاص...

...تطوير سوق مالية متقدمة...

...تعزيز وتمكين التخطيط المالي...



التزامات عام 2020

- (1) زيادة نسبة إجمالي حجم الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 192 بالمائة عام 2016 إلى 201 بالمائة عام 2020.
- (2) زيادة أصول أسواق المال المسجلة في البورصة من 41 بالمائة عام 2016 إلى 45 بالمائة عام 2020، إضافة إلى إدخال ثلاث جهات فاعلة في مجال التقنية المالية كحد أدنى إلى السوق.
- (3) رفع حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 2 بالمائة إلى 5 بالمائة بحلول عام 2020، وزيادة حصة تمويل الرهون العقارية من 7 بالمائة إلى 16 بالمائة بحلول عام 2020.
- (4) زيادة حصة المعاملات الإلكترونية من 18 بالمائة إلى 28 بالمائة بحلول عام 2020.
- (5) المحافظة على الاستقرار المالي، من خلال الالتزام بالمعايير العالمية.

في نفس الوقت، يضع برنامج تطوير القطاع المالي أهدافاً أكثر تحديداً، أو التزامات، يتم تحقيقها بحلول عام 2020...

مؤشرات التزامات 2020

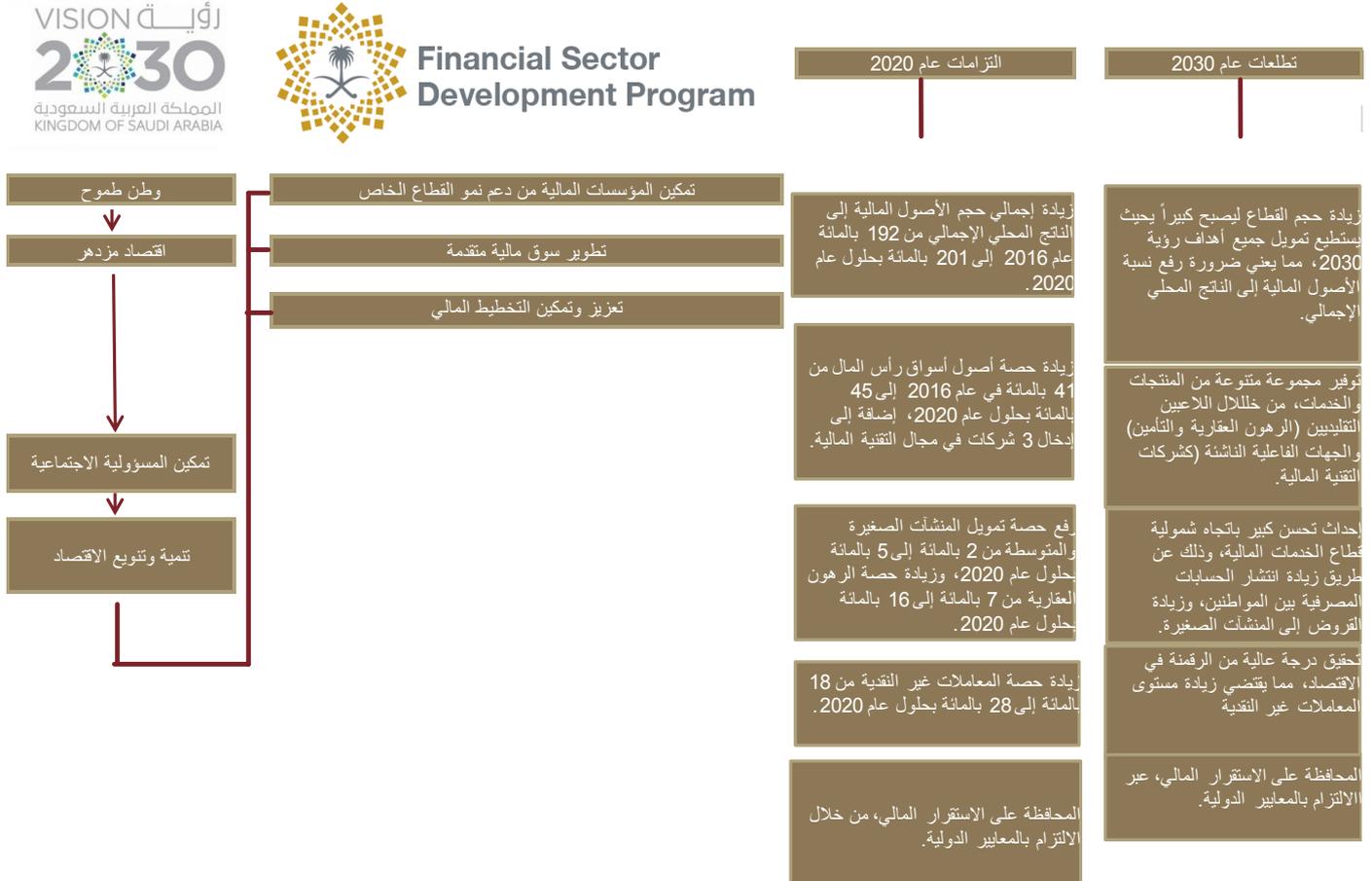
يحدد ميثاق برنامج تطوير القطاع المالي مجموعة من الأهداف المحددة القابلة للقياس لكل التزام من الالتزامات الخمسة لعام 2020 المشار إليها أعلاه. حددت الوثيقة تفاصيل كل التزام، وذلك بوضعه تحت الركيزة المناسبة من ركائز رؤية 2030. وفيما يلي نستعرض بعض المؤشرات الرئيسية لعام 2020 بالتفصيل:

...كما يضع عدد من الأهداف المحددة القابلة للقياس لكل التزام من الالتزامات الخمسة لعام 2020.

1) تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

اسم المؤشر	2016	2018	2019	2020
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي غير النفطي (نسبة مئوية)	2,1	2,5	2,7	2,9

جدول 2: الالتزامات والتطلعات المندرجة تحت برنامج تطوير القطاع المالي





نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتبه إلى الناتج المحلي غير النفطي:

هناك قدر كبير من التركيز على قطاع التأمين في وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، حيث خصصت ثلاث التزامات من التزامات عام 2020 لهذا القطاع. الالتزام الأول يتصل برفع نسبة مستوى أقساط التأمين المكتتبه (قيمة أقساط التأمين المطلوب من العملاء تسديدها مقابل بوليصات التأمين) إلى الناتج المحلي غير النفطي. وفقاً لتقرير "ساما" حول سوق التأمين السعودي، بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه نحو 36,5 مليار ريال عام 2017، مما أدى إلى انخفاض نسبة أقساط التأمين المكتتبه إلى الناتج المحلي غير النفطي للسنة الثانية على التوالي إلى 1,99 بالمائة.

وبناءً على تقديراتنا، فإن إجمالي أقساط التأمين المكتتبه يجب أن يزيد بنحو 1,65 مليار ريال بين عامي 2017 و2020 حتى يصبح من الممكن تحقيق المؤشر (شكل 1). ورغم أن هذا الهدف يبدو سهل التحقيق، لكنه جاء في وقت يواجهه القطاع العديد من التحديات.

في عام 2017، شكل تأمين المركبات والتأمين الطبي مجتمعين نحو 82 بالمائة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، حيث شكل الأول نسبة 30 بالمائة بينما شكل الثاني نسبة 52 بالمائة. ورغم تسجيل أقساط التأمين الطبي نمواً على أساس المقارن السنوية، إلا أن أقساط تأمين المركبات شهد تراجعاً سنوياً. ويرجح أن يكون ضعف النمو الاقتصادي عموماً، إضافة إلى تطبيق رسوم على عائلات الوافدين، والذي تسبب في عودة بعض الوافدين إلى بلدانهم، قد أدت إلى تراجع أقساط تأمين المركبات. علاوة على ذلك، ربما يكون ارتفاع أسعار البنزين في عامي 2016 و2018، قد شجع على تراجع استخدام المركبات الفخمة مرتفعة السعر لصالح السيارات الأقل تكلفة قليلة الاستهلاك للبنزين، وهذا التراجع يرجح أن يكون قد أثر كذلك سلباً على أقساط التأمين المكتتبه. وفي الواقع، تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى تراجع بنسبة 25 بالمائة، على أساس سنوي، في قيمة وعدد سيارات الركاب وسيارات الجيب التي تم استيرادها خلال عام 2017، بعد تراجع سنوي مماثل عام 2016 (شكل 2).

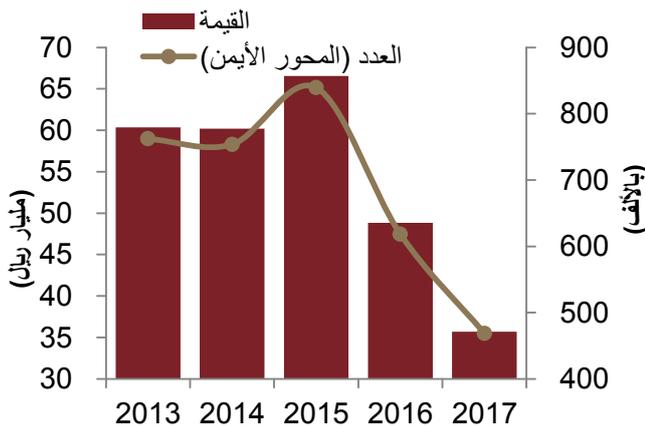
بالنظر إلى المستقبل، ينتظر أن يواجه التأمين المزيد من التحديات خلال السنة القادمة، حيث يتوقع أن تؤدي الزيادات في رسوم عائلات الوافدين، وكذلك في المقابل المالي للعمالة الوافدة، إلى زيادة الأرباح الذي يغادرون المملكة. علاوة على ذلك، لم تكتمل بعد الآثار الكلية لرفع أسعار البنزين في عام 2018، كما أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المركبات. من ناحية أخرى، سُمح للنساء ابتداءً من 24 يونيو بقيادة السيارات في المملكة، الأمر الذي يتوقع أن يساعد على زيادة أقساط التأمين المكتتبه. ووفقاً لأحدث مسح سكاني، هناك 9 ملايين سيدة في سن قيادة السيارة في المملكة. ورغم أن كل ذلك العدد من السيدات لن يكون بالتأكيد راجياً في قيادة السيارات، كما أن التأثير الكلي الفعلي على أقساط التأمين المكتتبه سيتأثر سلباً بالتراجع في أعداد السائقين الشخصيين، لكن السماح للمرأة بقيادة السيارة سيشكل إمكانية كبيرة لنمو أقساط التأمين المكتتبه في الفترة المقبلة.

هناك قدر كبير من التركيز على قطاع التأمين في وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي...

...حيث خصصت ثلاث التزامات من التزامات عام 2020 لهذا القطاع.

الالتزام الأول يتصل برفع نسبة مستوى أقساط التأمين المكتتبه (قيمة أقساط التأمين المطلوب من العملاء تسديدها مقابل بوليصات التأمين) إلى الناتج المحلي غير النفطي.

شكل 2: عدد وقيمة سيارات الركاب وسيارات الجيب المستوردة



شكل 1: أقساط التأمين المكتتبه سترتفع بقيمة إجمالية تبلغ 1,56 مليار ريال بحلول عام 2020





هناك وسيلة أخرى يرجح أن تؤدي إلى زيادة أقساط التأمين المكتتبية، ذلك هو تطبيق التأمين الإلزامي بطريقة أكثر صرامة (نص مظلل 1). وفقاً لإحدى شركات التأمين السعودية، نحو 55 بالمائة من المركبات التي تجول الطرقات في المملكة غير مؤمنة ضد الحوادث. وتشير وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي إلى أنه ستكون هناك زيادة في التركيز على تطبيق التأمين الإلزامي للمركبات وكذلك التأمين الطبي. ورغم أنه من المتوقع أن تقود "ساما" التوجه نحو تطبيق التأمين الإلزامي، لكن الوثيقة تشير كذلك إلى المزيد من التعاون بين وزارتي الصحة والداخلية من أجل تحقيق هذا المؤشر.

نص مظلل 1: تطبيق التأمين الإلزامي

في جزء منفصل من وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، تم استعراض ثمانية "مبادرات محورية"، تركز كل واحد منها على جانب منفصل ضمن القطاع المالي، أحد هذه المبادرات هي قطاع التأمين. توضح تلك "المبادرات المحورية" الإجراء الواجب اتخاذه لتحقيق ليس فقط التزامات 2020، بل كذلك تحقيق تطلعات رؤية 2030.

تركز "المبادرة المحورية" الخاصة بالتأمين، على فرض تأمين المركبات على جميع السيارات، وكذلك فرض التأمين الصحي، والتخلص من أساليب الاحتيال في سياسات التأمين. كذلك، تسلط الوثيقة الضوء على تطبيق التأمين على الممتلكات والسيارات الحكومية، بالإضافة إلى فرع جديد في التأمين الإلزامي. ووفقاً للوثيقة، فإلى جانب زيادة عدد أقساط التأمين المكتتبية، وبالتالي توسيع قطاع التأمين، فإن التأمين الإلزامي يتوقع أن يقود إلى خفض تكاليف أقساط التأمين من خلال زيادة عدد شركات التأمين.

تشير وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي إلى أنه سيكون هناك المزيد من التركيز على...

...التأمين الإلزامي للمركبات، وكذلك التأمين الإلزامي الطبي.

كذلك، تسلط الوثيقة الضوء على تطبيق التأمين على الممتلكات والسيارات الحكومية، بالإضافة إلى فرع جديد في التأمين الإلزامي.

ترخيص ثلاث جهات على الأقل في مجال التقنية المالية بحلول عام 2020:

2020	2019	2018	2016	اسم المؤشر
3	-	-	-	عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية

يعرّف صندوق النقد الدولي التقنية المالية، بأنها تقنيات جديدة تؤثر تطبيقاتها على الخدمات المالية، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والقياسات الحيوية، وسلسلة الكتل.

على المستوى العالمي، وخلال العقد الأخير على الأقل، كان هناك تسارع كبير في مجموعة واسعة من منتجات وخدمات التقنية المالية. هذا التسارع، أدى بدوره إلى ظهور تطبيقات تكنولوجية جديدة ساهمت في تبسيط العمليات المالية اليومية، مثل الدفع، والإدخار، والاقتراض، وإدارة المخاطر، والحصول على المشورة المالية (جدول 3). في نفس الوقت، جذبت شركات (الفنتك) استثمارات ضخمة خلال السنوات الأخيرة. وفقاً لأرقام صادرة من صندوق النقد الدولي، ارتفع إجمالي الاستثمار العالمي في شركات (الفنتك) من 9 مليار دولار عام 2010 إلى أكثر من 25 مليار دولار عام 2016. وكذلك ارتفع الاستثمار من خلال رأس المال الجريء بصورة مطردة، من 0,8 مليار دولار في عام 2010 إلى 13,6 مليار دولار عام 2016.

على المستوى العالمي، وخلال العقد الأخير على الأقل، كان هناك تسارع كبير في مجموعة واسعة من منتجات وخدمات التقنية المالية.

رغم التطورات على المستوى العالمي، لكن التطور في مجال التقنية المالية في المملكة لا يزال محدوداً حتى اليوم. وكما جاء في وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، فإن المملكة هي الدولة الوحيدة، من بين الدول الرائدة في مجال التقنية المالية، التي لا تسمح بإصدار تراخيص غير مصرفية لشركات (الفنتك). لذلك، وضع برنامج تطوير القطاع المالي موجبات مفصلة لتحويل المملكة إلى مركز رائد في التقنية المالية (نص مظلل 2). وفي الحقيقة، أطلقت "ساما"، قبيل أسابيع قليلة من الإعلان عن برنامج تطوير القطاع المالي، مبادرة "فنتك السعودية Fintech Saudi" والتي تتضمن العديد من الأهداف التي تم تحديدها في الوثيقة باعتبارها أهدافاً منطوقاً بـ "ساما" تحقيقها. علاوة على ذلك، وفي الفترة المقبلة يتوقع أن تطلق مبادرة "فنتك السعودية" عدداً من الورش والأنشطة التعليمية والتوعوية لمساعدة تحفيز الابتكار في مجال التقنية المالية.

رغم التطورات على المستوى العالمي، لكن التطور في مجال التقنية المالية في المملكة لا يزال محدوداً حتى اليوم.

من ناحية أخرى، وضع برنامج تطوير القطاع المالي موجبات مفصلة لتحويل المملكة إلى مركز رائد في التقنية المالية.



نص مظلل 2: فتح القطاع أمام فئات جديدة من الجهات الفاعلة

وفقاً للوثيقة، هذه المبادرة المحورية ستركز على فتح مجال الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة غير المصرفية، وذلك بهدف تطوير الابتكار والمنافسة في القطاع المالي. هذه المبادرة تتضمن عدداً من الإجراءات الواجب اتخاذها، تشمل: إنشاء وحدة للمدفوعات المركزية لدى "ساما" لتنظيم المدفوعات، وإعداد وإصدار رخص جديدة لجهات فاعلة غير مصرفية قادرة على الابتكار، بما في ذلك الاختيار السريع لمنتجات جديدة. كذلك، سيتم بذل جهود لجذب الاستثمارات في هذا المجال، مع التركيز على تطوير التقنيات المالية التي تتصل بالصناديق/ والمسرعات/ والحاضنات والتي توفر التمويل عن طريق رأس المال الجريء، إضافة إلى ضرورة استكشاف الوسائل المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه القطاع.

أحد المقاييس الرئيسية التي تم طرحها بخصوص هذه المبادرة المحورية، يتعلق بإجراء مسح لمؤشر الرضا والذي سيبدأ في مطلع عام 2019. الهدف من المسح هو قياس رؤية المشاركين المحتملين بشأن جاهزية منظومة التقنية المالية في المملكة. هذا المسح سيتم عن طريق تقييم مجموعة عوامل، كالبيئة التنظيمية والحصول على التمويل.

كذلك، سيتم بذل جهود لجذب الاستثمارات في هذا المجال...

...مع التركيز على تطوير التقنيات المالية التي تتصل بالصناديق/ والمسرعات/ والحاضنات والتي توفر التمويل عن طريق رأس المال الجريء...

...كذلك سيتم استكشاف الوسائل المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه القطاع.

أيضاً، ينتظر أن تحظى طموحات المملكة في مجال التقنية المالية بدعم صندوق الاستثمارات العامة...

...والذي أثبت في الماضي القريب استعداده للاستثمار في مثل تلك المشاريع.

كذلك، ينتظر أن تحظى طموحات المملكة في مجال التقنية المالية بدعم صندوق الاستثمارات العامة، والذي أثبت في الماضي القريب استعداده للاستثمار في مثل تلك المشاريع. ورغم أن استثمارات هذا الصندوق من الفئة الضخمة كان تركيزها منصباً نحو الخارج حتى الآن، وذلك كاستثماره الرائد في صندوق رؤية سوفتبانك، لكن هذا الأمر يتوقع أن يتغير في الفترة القادمة. ويشير برنامج صندوق الاستثمارات العامة الخاص برؤية 2030، والذي تم إطلاقه في افتتاحية مبادرة مستقبل الاستثمار في عام 2017، إلى أن دور الصندوق السيادي، من بين أشياء أخرى، هو تطوير الخبرات التقنية في المملكة. وعلى وجه الخصوص، فإن أحد أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة هو المساعدة في تطوير منظومة المصرفية الرقمية ودعم البنوك في خططها للتحول الرقمي لتصبح مواكبة للاتجاهات والممارسات العالمية. وبناءً على ذلك، فإن صندوق الاستثمارات العامة يتوقع أن يكون أحد المستثمرين الرئيسيين في التقنية المالية، محلياً وعالمياً، في المستقبل.

جدول 3: التقنيات الرئيسية لتحويل الخدمات المالية

التقنية		الخدمات المالية				
المؤسسات	الابتكارات	الدفع	الادخار	الاقراض	إدارة المخاطر	الحصول على المشورة
النكاه الاصطناعي لمعالجة البيانات الضخمة	التحليلات التنبؤية بالتعلم الآلي	نصائح استثمارية (روبوت)				
		قرارات الائتمان				
		تقنية المراقبة، كشف الغش والخداع				
		تداول الأصول				
الحوسبة الموزعة	دفاتر الحسابات الموزعة (سلسلة الكتل)	تسوية المدفوعات				
		التبادل بين الأعمال التجارية	مكتب العمليات المساندة والتسجيل			
			العملات الرقمية			
التشفير	القياسات الحيوية للعقود الذكية	المعاملات التي تتم آلياً				
		الأمن				
		حماية الخصوصية				
الوصول إلى الإنترنت عن طريق الجوال	واجهات برمجة التطبيق للمحافظ الرقمية	سهولة استخدام المحافظ الرقمية، لوحة المعلومات المالية، تبادل النذ مع النذ				
		التمويل الجماعي				
		قابلية التشغيل البيئي والتوسعة				



القروض المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من إجمالي القروض المصرفية

اسم المؤشر	2016	2018	2019	2020
القروض المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من إجمالي القروض المصرفية	2	2	3	5

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في بناء قطاع خاص قوي، والمساهمة الفاعلة في التوظيف والنشاط الاقتصادي. وقد وجد البنك الدولي في دراسة أجراها عام 2007، أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة شكلت أكثر من 60 بالمائة من وظائف القطاع الصناعي في 76 من الدول المتقدمة والنامية.

تاريخياً، وفي ظل تمركز الأهداف في المملكة حول إقامة شركات ضخمة قادرة على المنافسة دولياً، تم إهمال قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. نتيجة لذلك، ووفقاً لهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي غير النفطي في المملكة تبلغ 21 بالمائة، وهي نسبة تقل كثيراً عن نسبة يصل متوسطها إلى 46 بالمائة لأكثر من 15 اقتصاداً عالمياً (شكل 3). هذه المساهمة الصغيرة في الناتج المحلي انعكست كذلك على الصادرات السعودية، حيث تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 5 بالمائة من إجمالي الصادرات ككل وبنسبة 15 بالمائة من إجمالي الصادرات غير النفطية، ومرة أخرى تقل هذه النسب عن النسب المتحققة لدى الدول النظيرة. وفيما يتصل بفرص التوظيف، فعلى الرغم من أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة توفر أكثر من 50 بالمائة من إجمالي الوظائف في القطاع الخاص، إلا أن تلك الوظائف بطبيعتها تضيف قيمة منخفضة، كما أنها تتطلب عمالة رخيصة وهي دائماً مستوردة.

وحسب الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن رفع المساهمة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة المتوسطة السعودية إلى مصاف الدول النظيرة في العالم، سيضيف مبلغ 1,1 تريليون ريال إلى الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، هناك فوائد واضحة تتحقق من توفير بيئة تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو. أيضاً، أشار برنامج التحول الوطني إلى ثلاث مجالات استراتيجية تستطيع من خلالها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مساعدة الاقتصاد السعودي. تشمل هذه المجالات: (1) زيادة ثقافة ريادة الأعمال، (2) رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، (3) المساهمة في خلق فرص وظيفية.

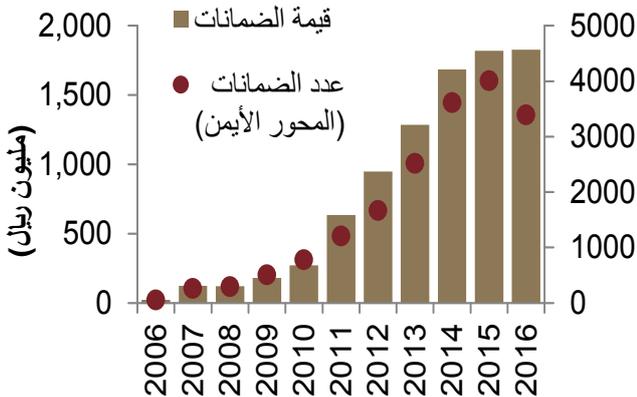
في الماضي القريب، تم إطلاق عدد من المبادرات تتصل بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. من أهم هذه المبادرات، برنامج كفاءة، وهو مبادرة مدعومة من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي بهدف

تاريخياً، وفي ظل تمركز الأهداف في المملكة حول إقامة شركات ضخمة قادرة على المنافسة دولياً، تم إهمال قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

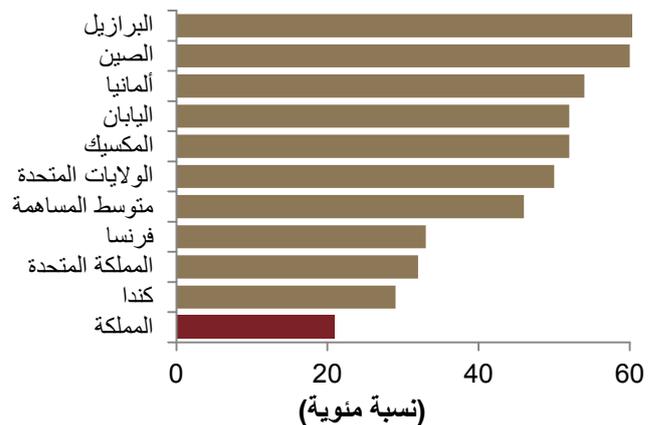
حسب الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن رفع المساهمة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة المتوسطة السعودية إلى مصاف الدول النظيرة في العالم، سيضيف مبلغ 1,1 تريليون ريال إلى الناتج المحلي الإجمالي.

في الماضي القريب، تم إطلاق عدد من المبادرات تتصل بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة...

شكل 4: عدد وقيمة ضمانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بموجب برنامج كفاءة



شكل 3: مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي غير النفطي للمملكة، مقارنة بالدول النظيرة





زيادة مشاركة البنوك التجارية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ورغم أن البرنامج حقق مستوى معقولاً من النجاح (شكل 4)، لكن ما يدعو إلى السخرية أن نجاحه يسلب الضوء على أحد الأسباب الرئيسية لنقص تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك في المرحلة الأولى. وذلك لأن برنامج كفاءة يشجع على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع تقديم ضمانات أو سجلات تمويل تخصصها. وكما جاء في تقرير مشترك صادر عام 2010 من البنك الدولي واتحاد البنوك العربية، فإن انعدام الشفافية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة وضعف البنية التحتية المالية (ضعف المعلومات الائتمانية، وضعف حقوق الدائنين، وضعف البنية التحتية المساندة)، كان أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون توسع البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبناءً على ما ذكرنا، فإن برنامج تطوير القطاع المالي يشير إلى الحاجة إلى إقامة "منظومة" قبيل تحفيز البنوك. ورغم أن جزءاً من تلك المنظومة يشمل إعادة هيكلة برنامج كفاءة، لكن المنظومة تركز أيضاً على زيادة قدرات شركتي الائتمان السعوديتين، بيان وسمة، فيما يختص بجمع وتحديث البيانات الشاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (نص مظل 3).

وإجمالاً، فعلى الرغم من أن برامج الضمانات، كبرنامج كفاءة، قد لعبت دوراً مهماً في توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي تؤكد على أن تعزيز أنظمة المعلومات الائتمانية وحقوق الدائنين ستكون هي الموضوعات الأهم في المستقبل.

نص مظل 3: تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تم وضع مبادرتين مفصلتين لتحفيز مقدمي الخدمات المالية، بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إطار هذه "المبادرة المحورية":

- 1) تحسين منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال:
 - تعزيز الإطار التشريعي
 - إعادة هيكلة برنامج كفاءة
 - التزام الحكومة بتخصيص المزيد من العقود للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
 - تمكين شركتي بيان وسمة من جمع وتحديث بيانات شاملة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة
 - إنشاء وكالة تصنيف محلية لتقييم الأوضاع الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
 - توفير خيارات بديلة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كالتصنيف عن طريق الاستثمار الخاص أو رأس المال الجريء).

2) تحديد أهداف الإقراض للبنوك بحلول عام 2020

قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستثمارات الخاصة ورأس المال الجريء

اسم المؤشر	2016	2018	2019	2020
قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستثمار الخاص ورأس المال الجريء (مليار ريال)	-	-	13	23

هناك برنامج آخر أُطلق مؤخراً بهدف إلى تعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ذلك هو برنامج مشاركة. يُنظر إلى هذا البرنامج باعتباره ذو صلة مباشرة بمؤشر برنامج تطوير القطاع المالي المتعلق بزيادة مستوى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار الخاص ورأس المال الجريء. ويهدف برنامج مشاركة، الذي يعتبر جزءاً من تمويل واسع تدعمه الحكومة وتبلغ قيمته 4 مليار ريال، إلى إيجاد نظام يوفر الأنواع المطلوبة من رأس المال لجميع مراحل دورة حياة المنشآت الصغيرة

...أهم هذه المبادرات، هو برنامج كفاءة...

...وهو مبادرة مدعومة من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي، بهدف زيادة مشاركة البنوك التجارية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

بخصوص المستقبل، يشير برنامج تطوير القطاع المالي إلى الحاجة إلى إقامة "منظومة" قبيل تحفيز البنوك...

..جزء من تلك المنظومة يشمل إعادة هيكلة برنامج كفاءة...

...لكن المنظومة تركز أيضاً على زيادة قدرات شركتي الائتمان السعوديتين، بيان وسمة، فيما يختص بجمع وتحديث البيانات الشاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

هناك برنامج آخر أُطلق مؤخراً بهدف إلى تعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ذلك هو برنامج مشاركة...

...يُنظر إلى هذا البرنامج باعتباره ذو صلة مباشرة بمؤشر برنامج تطوير القطاع المالي المتعلق بزيادة مستوى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار الخاص ورأس المال الجريء.



والمتوسطة، على أساس قواعد الشريعة الإسلامية. ويعتبر عنصر الجذب الرئيسي، من وجهة نظر المستثمر، أن نظام مشاركة يساهم بنفس حجم المال الذي يساهم به المستثمر، مع أن المستثمر يأخذ كامل الأرباح على القرض (أي الأرباح مقابل رأسماله وكذلك الأرباح مقابل رأس مال المشاركة). ويهدف برنامج مشاركة بصفة خاصة إلى تسهيل التمويل من خلال رأس المال الجريء، والدين، والتمويل متوسط الأولوية من حيث السداد، وصناديق الاستثمارات الخاصة، ولذلك يعتبر ذو أهمية كبيرة لتحقيق هذا المؤشر الخاص.

رفع مستوى الرهون العقارية القائمة:

2020	2019	2018	2016	اسم المؤشر
502	368	304	290	زيادة مستوى الرهون العقارية القائمة (مليار ريال)

ظل رفع مستوى معدل ملكية المواطنين للمساكن من الأولويات في المملكة منذ فترة طويلة، لكن التدابير لمعالجة المستوى المنخفض نسبياً لملكية المساكن تسارعت وتيرتها في السنوات القليلة الماضية. ووفقاً لتقديراتنا، فإن نسبة الرهون العقارية القائمة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بلغت 11 بالمائة عام 2016، مقارنة بنسبة 74 بالمائة في المملكة المتحدة، و69 بالمائة في الولايات المتحدة، و32 بالمائة في ماليزيا، و18 بالمائة في الصين (شكل 5).

بعض الإجراءات الأخيرة تم اتخاذها لمساعدة حاملي الرهون الجديدة والقائمة على حدٍ سواء، وذلك بهدف تعزيز مستويات امتلاك المساكن من خلال تمويل بناء السكن. على سبيل المثال، أعلنت "ساما" عام 2017، عن إعفاء حاملي الرهون القائمة من المصاريف الإدارية الخاصة بالتحويل من الأسعار الحرة للرهون إلى الأسعار الثابتة. كذلك، حاولت "ساما" مساعدة الأشخاص الذين يشترون مساكن لأول مرة، وذلك برفع النسبة القصوى للقرض الذي يأخذه المواطن إلى القيمة الكاملة لتمويل المسكن من 70 إلى 85 بالمائة، ابتداءً، ثم رفعها مرة أخرى إلى 90 بالمائة، في وقت لاحق.

إلى جانب إجراء تعديلات على منتجات الرهن العقاري القائمة، حدث عدد من التطورات لزيادة الخيارات المتاحة لتمويل المساكن في المملكة. على سبيل المثال، أصدرت "ساما" في عام 2016 ترخيصاً لإنشاء شركة وطنية لتمويل المساكن باسم (بداية)، كما قدمت برنامج رهون بأسعار مناسبة بالتعاون مع وزارة المالية. وفي الأونة الأخيرة، في نهاية عام 2017، أطلق صندوق الاستثمارات العامة الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، والتي من مهامها رفع مساهمة السوق العقاري في الاقتصاد وزيادة نسبة امتلاك المساكن بين المواطنين السعوديين إلى 52 بالمائة بنهاية عام 2020، مقارنة بالمستوى الحالي البالغ 47 بالمائة. وأخيراً، كذلك وزعت وزارة الإسكان من خلال برنامج "سكني" نحو 126 ألف من منتجات الرهن العقاري منذ انطلاقه في فبراير 2017.

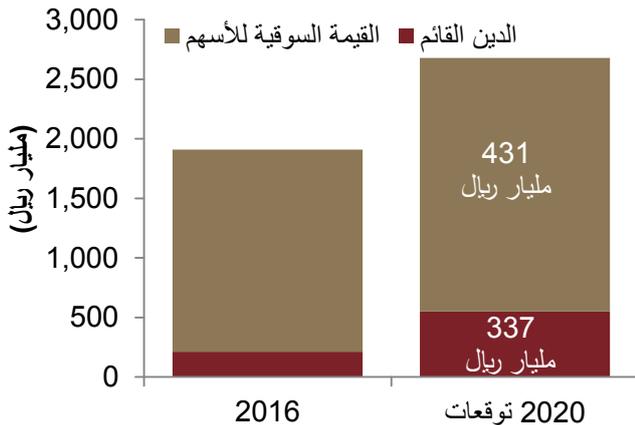
ظل رفع مستوى معدل ملكية المواطنين للمساكن من الأولويات في المملكة منذ فترة طويلة...

...لكن التدابير لمعالجة المستوى المنخفض نسبياً لملكية المساكن تسارعت وتيرتها في السنوات القليلة الماضية.

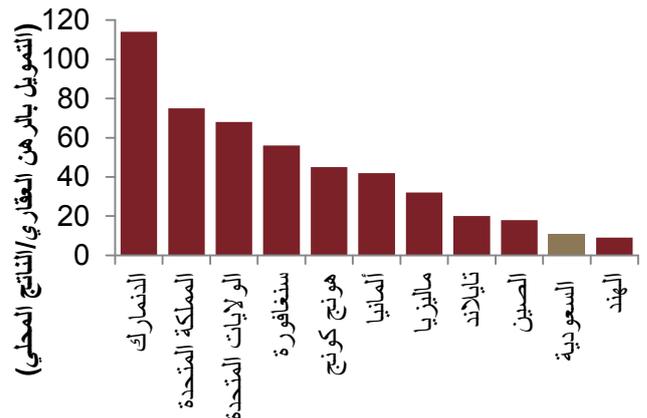
بعض الإجراءات الأخيرة تم اتخاذها لمساعدة حاملي الرهون الجديدة والقائمة على حدٍ سواء، وذلك بهدف تعزيز مستويات امتلاك المساكن من خلال تمويل بناء السكن...

...وتشمل تلك الإجراءات، الترخيص لشركة وطنية لتمويل المساكن، باسم (بداية).

شكل 6: يتوقع أن تصل إجمالي القيمة السوقية للدين والأسهم إلى 2,68 تريليون ريال، بحلول عام 2020



شكل 5: التمويل عن طريق الرهن العقارية في المملكة ودول أخرى، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي





ورغم إدراج مؤشر رئيسي واحد فقط يتصل بالرهن العقاري في برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2020، لكن الوثيقة أشارت إلى برنامج لتحقيق الرؤية يتصل بوزارة الإسكان، مما يشير إلى أن هناك أهدافاً مفصلة وأكثر وضوحاً.

مؤشرات أخرى:

هناك ثلاث مؤشرات أخرى تشكل بقية ركيزة "تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص". ورغم أن المؤشرات الثلاث جميعها هي مؤشرات مستقلة، لكن يمكن اعتبارها فروعاً للمؤشرات التي استعرضناها أعلاه. وهكذا، فإن زيادة الأقساط المكتتبة للتأمين على الحياة من 33 ريال عام 2016 إلى 40 ريال للفرد الواحد، تشكل جزءاً من الهدف الكلي لمؤشر إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج الإجمالي غير النفطي، كما هو الحال بالنسبة لزيادة معدلات التغطية للتأمين الصحي وتأمين المركبات من 38/45 بالمائة إلى 45/75 بالمائة. وأخيراً، فإن زيادة مستوى التعاملات الإلكترونية، من 18 إلى 28 بالمائة بحلول عام 2020 (نص مظلل 4)، يمكن تحقيقها جزئياً في حال تم إنجاز مؤشر التقنية المالية.

هناك ثلاث مؤشرات أخرى تشكل بقية ركيزة "تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص".

نص مظلل 4: التوجه نحو مجتمع غير نقدي

هناك عدد من المبادرات تم تضمينها في هذه "المبادرة المحورية"، تهدف إلى تقليل حجم النقد المتداول بحلول عام 2030. بطبيعة الحال، يتعلق أحد الأهداف الرئيسية برفع عدد محطات نقاط البيع في المملكة، وكذلك زيادة عدد المفوترين في نظام "سداد".

ووفقاً لبرنامج تطوير القطاع المالي، فإن تكلفة النقد للاقتصاد السعودي تعادل 1,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أو 18,8 مليار ريال عام 2017. لذا، فإن تقليل النقد المتداول سيؤدي إلى تقليل التكاليف في الاقتصاد ككل، وذلك لأن تقليل النقد يعني انخفاض تكاليف البنية التحتية المتعلقة بتداول النقد، كما أنه يخفض حالات التزوير وحالات التهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة.

ورغم أن جميع المؤشرات الثلاث هي مؤشرات مستقلة، لكن يمكن اعتبارها فروعاً للمؤشرات التي استعرضناها أعلاه.

2) إيجاد سوق مالية متطورة

يشكل "إيجاد سوق مالية متطورة" الركيزة الثانية لبرنامج تطوير القطاع المالي، وقد تم وضع ثمانية مؤشرات محددة مستهدفة بحلول عام 2020. وكما توضح الوثيقة، فإن عدد كبيراً من المؤشرات تم إدراجها كذلك تحت برنامج القيادة المالية حتى عام 2020 والخاص بهيئة السوق المالية السعودية. ورغم أن برنامج هيئة السوق المالية هو برنامج كمي في طبيعته، لكن برنامج تطوير القطاع المالي يشير إلى عدد من الأهداف القابلة للقياس والمتوقع تحقيقها حتى عام 2020.

زيادة إجمالي القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

اسم المؤشر	2016	2018	2019	2020
إجمالي القيمة السوقية (الأسهم والدين)، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	78	81=<	83=<	85=<

تم وضع استراتيجيتين لتحقيق المؤشر أعلاه: أولاً، عن طريق زيادة القيمة السوقية للبورصة السعودية، وثانياً، من خلال تشجيع النمو في أسواق رأس المال المقترض القائمة حالياً. وجاء في برنامج تطوير القطاع المالي أن إجمالي أصول أسواق المال من الدين والأسهم بلغ في عام 2016 نحو 1,9 تريليون ريال، أو 78 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. يتعلق نحو 213 مليار ريال من ذلك المبلغ، أو 9

يشكل "إيجاد سوق مالية متطورة" الركيزة الثانية لبرنامج تطوير القطاع المالي، وقد تم وضع ثمانية مؤشرات محددة مستهدفة بحلول عام 2020.

تم وضع استراتيجيتين لتحقيق المؤشر أعلاه:

أولاً، عن طريق زيادة القيمة السوقية للبورصة السعودية...

وثانياً، من خلال تشجيع النمو في أسواق رأس المال المقترض القائمة حالياً.



بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسندات وصكوك قائمة، مما يعني أن 1,7 تريليون ريال من القيمة السوقية هي عبارة عن أسهم. ويشير برنامج تطوير القطاع المالي كذلك إلى أنه بحلول عام 2020 سيصل إجمالي القيمة السوقية إلى 2,68 تريليون ريال، منها 550 مليار ريال ستكون ديون قائمة. نتيجة لذلك، يفترض برنامج تطوير القطاع المالي أن القيمة السوقية للأسهم ستصل إلى 2,1 تريليون ريال، مرتفعة بنسبة 25 بالمائة، أو 431 مليار ريال، مقارنة بقيمتها عام 2016 (شكل 6). وتتوقع الوثيقة أن يتحقق جزءاً من النمو في القيمة السوقية للأسهم بفضل الاكتتابات الأولية، وذلك من خلال برنامج التخصيص الذي تتبناه الحكومة وكذلك إدراج شركات القطاع الخاص في سوق الأسهم (رغم أن القيمة السوقية لشركة أرامكو السعودية مستبعدة في حساب المؤشر) (نص مظل 5).

تتوقع الوثيقة أن يتحقق جزءاً من النمو في القيمة السوقية للأسهم بفضل الاكتتابات الأولية...

نص مظل 5: تخصيص المؤسسات المملوكة للدولة من خلال الاكتتابات الأولية

يعطي برنامج التخصيص، الذي صدر قبيل برنامج تطوير القطاع المالي، فكرة عن كيفية مساهمة برنامج تخصيص جزء من المؤسسات الحكومية في تحقيق هذا المؤشر (كذلك يشكّل هذا البرنامج أحد "المبادرات المحورية" المتضمنة في الوثيقة). ويحدد برنامج التخصيص خمس من الأصول التي تملكها الحكومة حالياً سيتم تخصيصها بحلول عام 2020. وسيتم تحويل الملكية بعدة صيغ، تشمل بيع الأصول كلياً أو جزئياً، أو شراء إدارة المؤسسة لجميع أصولها، أو إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، أو إعطاء حق الامتياز/أو الاستعانة بمصادر خارجية، أو طرح الأصول للاكتتاب العام. وتشمل الأصول الخمسة الرئيسية التي سيتم تخصيصها: تخصيص جزء من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، تخصيص أربعة من مطاحن الدقيق، تخصيص الأندية الرياضية السعودية، تخصيص خدمات البريد السعودي (أو إقامة شراكة مع القطاع الخاص)، تخصيص عدد من مشاريع النقل (كذلك، يمكن إقامة شراكة مع القطاع الخاص).

...وذلك من خلال برنامج التخصيص الذي تتبناه الحكومة، وكذلك إدراج شركات القطاع الخاص في سوق الأسهم.

ولضبط عملية التخصيص، أنشأت المملكة المركز الوطني للتخصيص وعدة لجان إشرافية، ويتمثل دور المركز الوطني للتخصيص في وضع الإطار التنظيمي الذي يسهّل ويضبط عملية التخصيص، بينما يتوقع أن تضع اللجان الإشرافية الإطار الفني والمالي والقانوني لعملية التخصيص (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى تقريرنا الصادر في يونيو 2018 بعنوان: برنامج التخصيص ورؤية 2030).

في ذات الوقت، سيسعى البرنامج إلى تعميق أسواق رأس المال المُقترض في المملكة العربية السعودية بهدف إيجاد طرق تمويل بديلة للبنوك والأسهم (نص مظل 6). وبناءً على ذلك، تقول الوثيقة أنه بحلول عام 2020، فإن 550 مليار ريال من الدين يتوقع أن تسجل في البورصة السعودية، وهو مبلغ يزيد بنحو 337 مليار ريال عن مستوى عام 2016. ورغم أن بعض هذا المبلغ سيأتي من الدين الخاص، لكن نسبة كبيرة منه يتوقع أن تأتي من الدين الحكومي.

في ذات الوقت، سيسعى البرنامج إلى تعميق أسواق رأس المال المُقترض في المملكة العربية السعودية...

في أبريل 2018، بدأت شركة السوق المالية السعودية "تداول" طرح سندات حكومية بالعملة المحلية، حيث بلغت قيمة أدوات الدين الحكومي السعودية التي تم إدراجها نحو 204 مليار ريال. هذا الطرح يعتبر خطوة أولية لتطوير أسواق مالية أكثر عمقاً، والهدف النهائي هو تطبيق ممارسات تكون لصالح سوق الدين المحلي. وفي هذا السياق، تنظر حالياً "ساما"، ووزارة المالية، والبنوك الخاصة، في إجراء تعديلات يمكن أن تعزز قابلية تسويق الدين الحكومي. ستشمل هذه التغييرات على الأرجح، إدخال نظام المتداولين الأساسيين، وكذلك التحول إلى نظام بيع الدين القابل للتداول بالمزاد بدلاً عن نظام البيع خارج السوق الرسمية. وفي الواقع، أكملت "ساما" بنجاح، في مارس 2018، نظام إصدار سندات ومرابحات "ساما" باستخدام نظام المزايدة عبر بلومبيرج، وتتوقع أن يمتد هذا النظام إلى الدين الحكومي في المستقبل القريب.

...يهدف إيجاد طرق تمويل بديلة للبنوك والأسهم...

...وفي هذا السياق، تنظر حالياً "ساما"، ووزارة المالية، والبنوك الخاصة، في إجراء تعديلات يمكن أن تعزز قابلية تسويق الدين الحكومي.



نص مظلل 6: تعميق أسواق رأس المال بالدين

هذه "المبادرة المحورية" تركز على تعميق أسواق رأس المال بالدين بحلول عام 2030، وتتكون من الآتي:

- تحسين قواعد الطرح.
- إصدار أنظمة للكيانات ذات الأغراض الخاصة.
- معالجة الالتزامات والحسابات المرتبطة بالزكاة وتفادي دفع الضرائب.
- تخفيض الحد الأقصى للمدين الفرد (المبلغ الأقصى المسموح لبنك ما إقراضه لمستلف واحد).
- فحص التحسينات التي يمكن إدخالها على النموذج الحالي للطرح الخاص.

كما ذكرنا سابقاً، هناك نحو 204 مليار ريال من الدين الحكومي مقوم بالريال مطروح في (تداول)، لكن هذا الرقم سيرتفع على الأرجح خلال السنوات القليلة القادمة. وحسب برنامج التوازن المالي، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الدين الحكومي إلى 749 مليار ريال عام 2020، مقارنة بـ 533 مليار ريال في نهاية مايو 2018 (شكل 7). وبما أن نحو 55 بالمائة من إجمالي الدين الحكومي الحالي صادر محلياً، وبافتراض بقاء هذا الوضع حتى عام 2020، فمن المتوقع طرح 108 مليار أخرى من الدين الإضافي في البورصة السعودية بنهاية العقد.

بالإضافة إلى الدين الحكومي، تتوقع الوثيقة أن يُطرح دين الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في البورصة كذلك. أحد الأهداف الرئيسية للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري هو العمل كوسيط مالي للحصول على محافظ وتجميعها في أوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري. وتهدف الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، من خلال تنفيذ هذه العملية، إلى تحرير السيولة في سوق الرهن العقاري في المملكة بغرض زيادة نسبة امتلاك المواطنين للمساكن. حتى الآن، حصلت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري على محافظ للرهن العقاري لشركتين مقرهما السعودية، ويُتوقع أن تعيد تمويل دين مدعوم بالرهن العقاري تصل قيمته إلى 75 مليار ريال خلال السنوات الخمس القادمة.

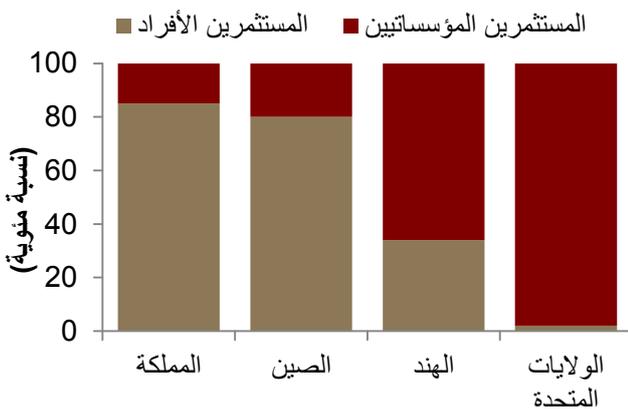
زيادة حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداولات:

اسم المؤشر	2016	2018	2019	2020
حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداولات (نسبة مئوية)	18	19=<	19=<	20=<

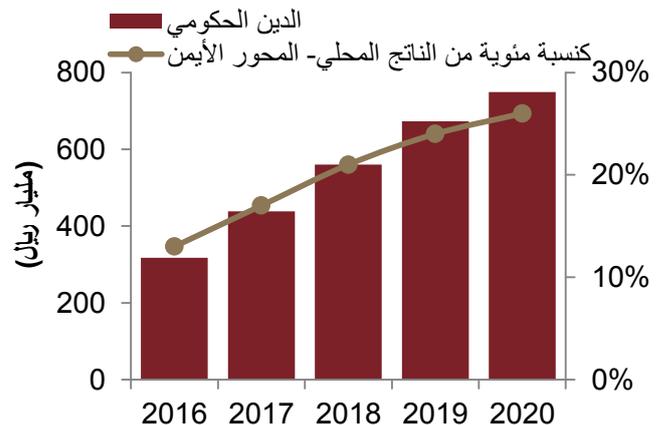
بالإضافة إلى الدين الحكومي، تتوقع الوثيقة أن يُطرح دين الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في البورصة كذلك....

...خاصة، أن أحد الأهداف الرئيسية للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري هو العمل كوسيط مالي للحصول على محافظ وتجميعها في أوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري.

شكل 8: قيمة التداولات التي يسجلها المستثمرين الأفراد والمستثمرين المؤسساتيين



شكل 7: إجمالي الدين الحكومي يتوقع أن يصل إلى 749 مليار ريال بحلول عام 2020





يسيطر على نشاط التداول في البورصة السعودية المستثمرون المحليون الأفراد...

يسيطر على نشاط التداول في البورصة السعودية المستثمرون المحليون الأفراد. ووفقاً لهيئة السوق المالية، فقد بلغ عدد المستثمرين الأفراد في نهاية عام 2017 نحو 4,6 مليون، مقارنة بـ 5500 مستثمر مؤسسي. حالياً، يستحوذ المستثمرون الأفراد في المملكة على نسبة مرتفعة من قيمة التداولات، حوالي 85 بالمائة من الإجمالي، وهي نسبة تزيد بدرجة طفيفة عن مستواها في الصين، ولكنها أعلى من النسبة في الهند، حيث يشكل المستثمرون الأفراد نحو 34 بالمائة، وتزيد كثيراً جداً عن النسبة في الولايات المتحدة، حيث يشكل المستثمرون الأفراد أقل من 2 بالمائة (شكل 8).

...حيث يتصف مستثمرون الأفراد، عموماً، بأن لهم شبيهة أكبر للمخاطر وأفاق استثمارية أقصر، مقارنة بنظرائهم المستثمرين المؤسسيين.

عموماً، يتصف المستثمرون الأفراد بأن لهم شبيهة أكبر للمخاطر وأفاق استثمارية أقصر، مقارنة بنظرائهم المستثمرين المؤسسيين. في البورصة السعودية، يسعى المستثمرون الأفراد إلى تحقيق أرباح في المدى القصير، وذلك من خلال التركيز على القطاعات الصغيرة في سوق الأسهم، والتي تعتبر أكثر عرضة لتقلبات الأسعار، ومن خلال ذلك، فهم يتسببون في زيادة مستوى التذبذب في تلك القطاعات. ومن الأمثلة الواضحة لهذا الأسلوب، ما نلاحظه في أنماط التداول في قطاع الإعلام، وهو أحد أصغر القطاعات بالقيمة السوقية. خلال عام 2017، كان قطاع الإعلام إما ضمن أفضل ثلاث قطاعات أو ضمن أسوأ ثلاث قطاعات في تسعة من شهور العام الـ 12، وفي أغلب الأحيان يتأرجح بين خسائر كبيرة وأرباح كبيرة. وفي لحظة ما في يوليو 2017، ارتفع قطاع الإعلام بنسبة 107 بالمائة رغم عدم وجود سبب واضح (شكل 9).

في الجانب الآخر، يلعب المستثمرون المؤسسيون دوراً مهماً في تطوير الأسواق المالية...

في الجانب الآخر، يلعب المستثمرون المؤسسيون دوراً مهماً في تطوير الأسواق المالية، لأنهم يعملون كقناة لتوجيه مدخرات الأفراد إلى أسواق رأس المال من خلال آفاق استثمارية بعيدة المدى. هذه الحقيقة، تشكل أحد الأسباب التي تجعل رفع مستوى الاستثمار المؤسسي يُعتبر هدفاً استراتيجياً ضمن برنامج القيادة المالية الخاص بهيئة السوق المالية. ورغم أن برنامج القيادة المالية يؤكد أن تحقيق أسواق مستقرة وفعالة وشفافة يعتبر أمراً صعباً في ظل سيطرة المستثمرين الأفراد، لكنه يوضح كذلك كيف تعمل هيئة السوق المالية على زيادة الاستثمار المؤسسي في المستقبل. وهكذا، ففي حين يعتبر تشجيع الأفراد عديمي الخبرة على الاستثمار في الصناديق الاستثمارية هدفاً رئيسياً، كذلك تمت الإشارة إلى أن تنوع قنوات التوزيع لصناديق الاستثمار، وتسهيل إنشاء وتطوير صناديق الوقف، تعتبر من العوامل المهمة للمساعدة في رفع مستوى مشاركة المستثمرين المؤسسيين.

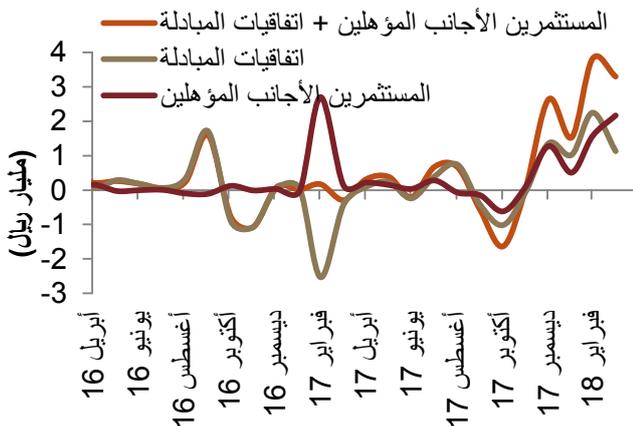
...لأنهم يعملون كقناة لتوجيه مدخرات الأفراد إلى أسواق رأس المال من خلال آفاق استثمارية بعيدة المدى.

رفع مستوى ملكية المستثمرين الأجانب في أسواق الأسهم:

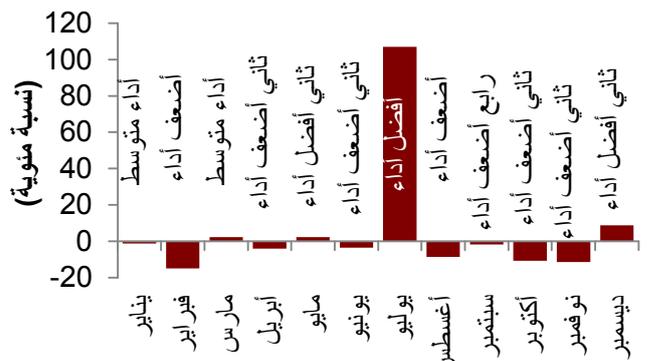
اسم المؤشر	2016	2018	2019	2020
زيادة مستوى ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم (نسبة مئوية)	4	5=<	10=<	15=<

هذه الحقيقة، تشكل أحد الأسباب التي تجعل رفع مستوى الاستثمار المؤسسي يُعتبر هدفاً استراتيجياً ضمن برنامج القيادة المالية الخاص بهيئة السوق المالية.

شكل 10: صافي المشتريات من خلال اتفاقيات مبادلة والمستثمرين الأجانب المؤهلين



شكل 9: الأداء الشهري لقطاع الإعلام في مؤشر "تاسي" خلال عام 2017





في السنوات الأخيرة، ظلت هيئة السوق المالية تسعى لفتح السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب.

في السنوات الأخيرة، ظلت هيئة السوق المالية تسعى لفتح السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب. ومنذ السماح للمستثمرين الأجانب المؤهلين بالتداول المباشر في (تداول) في منتصف عام 2015، عملت هيئة السوق المالية على تخفيف القيود والقوانين بصورة تدريجية. وفي أحدث تطور، والذي جرى في مطلع العام، قررت هيئة السوق المالية خفض الحد الأدنى للأصول تحت إدارة المستثمر الأجنبي المؤهل للسماح له بشراء أسهم في شركات المساهمة، إلى 500 مليون دولار بدلاً من 1 مليار دولار سابقاً. علاوة على ذلك، قامت هيئة السوق المالية بتبسيط عملية التسجيل للمستثمرين الأجانب المؤهلين، كما عملت على تحديث نموذج الحفظ المستقل، لتعزيز وصول المستثمرين الأجانب المؤهلين إلى السوق.

في الربع الأول لعام 2018، بلغ إجمالي صافي المشتريات من خلال اتفاقيات مبادلة ومشتريات المستثمرين الأجانب المؤهلين نحو 7,9 مليار ريال. وفي الواقع، شهد مارس أكبر تدفق صافي للمشتريات المجمعة عن طريق اتفاقيات مبادلة والمستثمرين الأجانب المؤهلين، والتي بلغت 3,8 مليار ريال (شكل 10). بالنظر إلى المستقبل، نتوقع استمرار التدفقات من المستثمرين الأجانب المؤهلين واتفاقيات مبادلة والتي شهدناها حتى الآن خلال عام 2018، مدعومة بإدراج سوق الأسهم السعودي مؤخراً في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة.

يقدم برنامج القيادة المالية المزيد من التفاصيل بشأن كيفية عزم هيئة السوق المالية على زيادة جاذبية السوق، بصفة عامة، بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وبالفعل تم تنفيذ بعض الأهداف المدرجة ضمن البرنامج. شملت الأهداف التي تم تنفيذها، تبني نموذج تشغيلي جديد في أبريل 2017، والذي تضمن إدخال نظام التسوية T+2 (التسوية خلال يومي عمل لاحقة لتاريخ تنفيذ الصفقة) (وللمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، الرجاء الاطلاع على تقريرنا بعنوان: [التغيرات الأخيرة التي أجرتها هيئة السوق المالية والمتربطة بتداول](#)، الصادر في مايو 2016). إضافة إلى ذلك، تم إدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق. ويرجع استمرار الجهود الأخرى الرامية إلى زيادة جاذبية السوق للمستثمرين الأجانب المؤهلين؛ والتي من ضمنها الهدف المتعلق بزيادة الالتزام بمعايير الهيئة الدولية للجان الأوراق المالية، وكذلك تعزيز التقارب التنظيمي مع أسواق رأس المال الإقليمية.

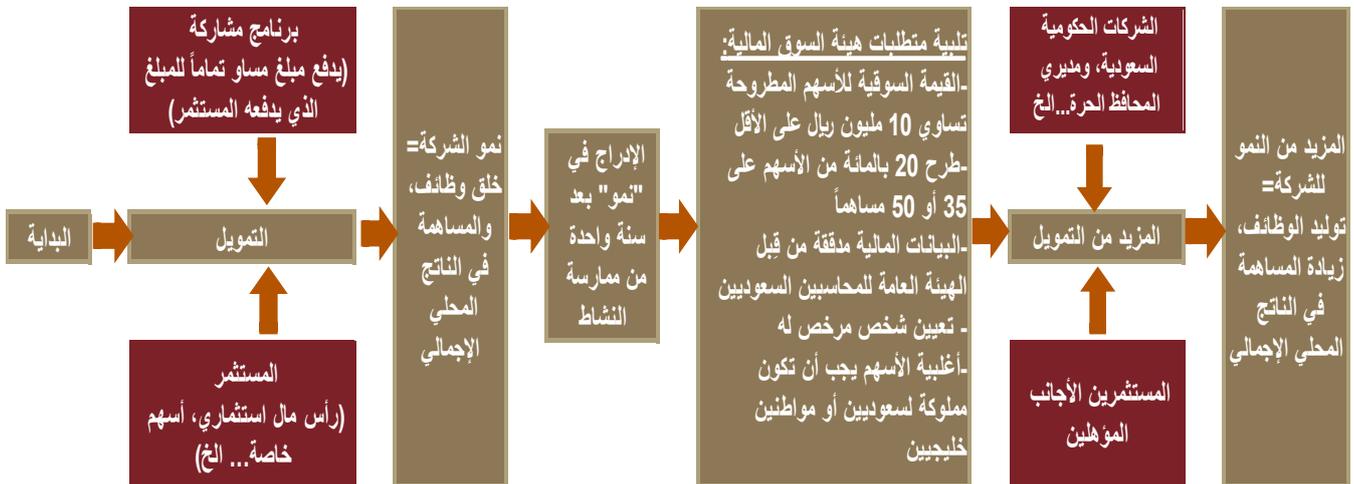
يقدم برنامج القيادة المالية المزيد من التفاصيل بشأن كيفية عزم هيئة السوق المالية على زيادة جاذبية السوق، بصفة عامة، بالنسبة للمستثمرين الأجانب...

..وبالفعل تم تنفيذ بعض الأهداف المدرجة ضمن البرنامج.

زيادة عدد المنشآت الصغيرة/والصغيرة جداً المدرجة في سوق الأسهم:

اسم المؤشر	2016	2018	2019	2020
زيادة عدد المنشآت الصغيرة والصغيرة جداً المدرجة كنسبة مئوية من إجمالي الشركات	34	36=<	39=<	40=<

جدول 4: خطوات المشروع الصغير أو المتوسط منذ البداية وحتى الإدراج في السوق الموازي (نمو)





في فبراير 2017، أطلقت هيئة السوق المالية بصفة رسمية سوقاً موازية في المملكة...
رسمية سوقاً موازية في المملكة...

...ونعتقد أن هذه الخطوة تعتبر القوة المحركة
لتحقيق هذا المؤشر المذكور أعلاه.

بالنظر إلى برنامج "مشاركة" (أنظر الفقرات أعلاه)
و"نمو" معاً...

...يمكننا أن نكتشف التفكير الاستراتيجي وراء سياسة
الحكومة في سعيها لإيجاد وسيلة للشركات الصغيرة
والمتوسطة تتيح لها الترقى والانتقال من كيان صغير
ناشئ إلى شركة كبيرة مدرجة في السوق.

في فبراير 2017، أطلقت هيئة السوق المالية بصفة رسمية سوقاً موازية في المملكة، ونعتقد أن هذه
الخطوة تعتبر القوة المحركة لتحقيق هذا المؤشر المذكور أعلاه. ورغم أن المملكة العربية السعودية هي
أول دولة في منطقة الخليج تطلق سوقاً موازية، إلا أن مثل هذه الأسواق قائمة منذ سبعينيات القرن
الماضي في العديد من الاقتصادات الناضجة. وأفضل مثال لسوق موازية هو نازداك الأمريكي، الذي
تم إنشاؤه في مطلع سبعينيات القرن الماضي. وخلال منتصف وأواخر تسعينيات القرن الماضي،
أطلقت مجموعة من البورصات الأوروبية نسختها الخاصة بها من السوق الموازية، ومنها أيه أي إم
(المملكة المتحدة)، ونيور ماركت (ألمانيا)، ونوفوب مارشي (فرنسا).

حققت الأسواق الموازية العالمية الكبيرة نجاحاً نسبياً، مما ساعد على نشوء عدد من الشركات
المزدهرة، التي سعت في نهاية المطاف إلى الإدراج الكامل في السوق الرئيسي. وبنفس الطريقة، فإن
السوق الموازي السعودي (نمو) يمثل أملاً للشركات للانتقال إلى السوق الرئيسي. وعلى وجه التحديد،
فإنه مع زيادة حجم الشركة المدرجة في (نمو)، فإن انتقالها إلى السوق الرئيسي سيؤدي إلى زيادة
مصاحبة في سجلها، وكذلك زيادة تغطية المحللين لأسهمها، وكلا هذين العاملين ربما يساعدان في
ضمان زيادة الطلب على أسهم تلك الشركة. وبالنظر إلى برنامج مشاركة (أنظر الفقرات أعلاه) و(نمو)
معاً، يمكننا أن نكتشف التفكير الاستراتيجي وراء سياسة الحكومة في سعيها لإيجاد وسيلة للشركات
الصغيرة والمتوسطة تتيح لها الترقى والانتقال من كيان صغير ناشئ إلى شركة كبيرة مدرجة في السوق
(جدول 4) (وللمزيد من التفاصيل لهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى تقريرنا بعنوان: [السوق
السعودي الموازي \(نمو\)](#) الصادر في مارس 2017).

مؤشرات أخرى:

هناك أربعة مؤشرات أخرى تشكّل ما تبقى من ركيزة "إيجاد سوق مالية متطورة". ومرة أخرى، رغم
أن جميع تلك المؤشرات مستقلة، إلا أن إنجازاتها تعتبر تغذية للمؤشرات التي استعرضناها أعلاه.
وبصفة خاصة، فإن رفع مستوى الأصول تحت الإدارة من 18 إلى 22 بالمائة من الناتج المحلي
الإجمالي يمكن تسهيله من خلال رفع مستوى القيمة السوقية وكذلك رفع مستوى قيمة التداولات
للمستثمرين المؤسساتيين. وبالمثل، يمكن أن ينطبق ذلك أيضاً على المؤشر المتعلق بالإبقاء على القيمة
السوقية للأسهم الحرة في السوق فوق مستوى 45 بالمائة من إجمالي القيمة السوقية. كذلك،
يمكن تحقيق هدف خفض مستوى تركيز السوق لأكثر عشر شركات بالقيمة السوقية من 57 إلى
55 بالمائة، من خلال زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في السوق وكذلك من خلال
برنامج التخصيص الذي تتبناه الحكومة. وأخيراً، يمكن دعم هدف رفع حصة الحسابات الاستثمارية
المفتوحة عن طريق نظام "أعرف عميلك عبر الانترنت" من خلال ترقية شركات (الفتك).

هناك أربعة مؤشرات أخرى تشكّل ما تبقى من ركيزة
"إيجاد سوق مالية متطورة"...

...ومرة أخرى، رغم أن جميع تلك المؤشرات مستقلة،
إلا أن إنجازاتها تعتبر تغذية للمؤشرات التي
استعرضناها أعلاه.

3) تعزيز وتمكين التخطيط المالي

"تعزيز وتمكين التخطيط المالي" هو الركيزة الثالثة والأخيرة في برنامج تطوير القطاع المالي، ويلاحظ أن
المؤشرات المدرجة تحت هذه الركيزة أضيق (حيث تركز جميعها بشكل خاص على رفع مستوى
المدخرات)، مما يجعل مستوى الترابط بينها أكثر وضوحاً (جدول 5). وترتبط معظم تلك المؤشرات
بالاستراتيجية الوطنية للادخار التي لم يتم نشرها بعد، والتي يتوقع أن توضح كيف سيتم تعزيز
وتمكين التخطيط المالي في المملكة (نص مظل 7).

جدول 5: المؤشرات المدرجة تحت ركيزة "تعزيز وتمكين التخطيط المالي"

اسم المؤشر	2016	2018	2019	2020
المبلغ الإجمالي الموجود كمنتجات ادخارية (مليار ريال)	315	345	367	400
عدد الأنواع المتاحة من المنتجات الادخارية	4	4	5	9
النسبة المئوية لمدخرات الأسر على أساس منتظم	19	19	25	29
نسبة الحسابات المفتوحة من خلال "أعرف عميلك عبر الانترنت" (نسبة مئوية)	-	2	5	10
معدل مدخرات الأسر (نسبة من الدخل المتاح للإنفاق)	6,2	6,4	7,0	7,5

"تعزيز وتمكين التخطيط المالي" هو الركيزة الثالثة
والأخيرة في برنامج تطوير القطاع المالي...

...وترتبط معظم المؤشرات المدرجة تحت تلك
الركيزة، بالاستراتيجية الوطنية للادخار التي لم يتم
نشرها بعد...

...والتي يتوقع أن توضح كيف سيتم تعزيز وتمكين
التخطيط المالي في المملكة.



كما تبين الوثيقة، يعتبر مستوى الادخار لدى الأسرة السعودية منخفض جداً، حوالي 2,4 بالمائة من الدخل السنوي المتاح للإنفاق، فيما يبلغ المتوسط العالمي 10 بالمائة (شكل 11). ويبدو أن هذا المستوى المنخفض من المدخرات يأتي نتيجة لعوامل تتصل بالعرض والطلب على حدٍ سواء. في جانب العرض، وكما تشير الوثيقة، يبدو أن هناك شهية محدودة من القطاع الخاص (وبصفة خاصة البنوك) لتعزيز المدخرات التي يتم إيداعها مقابل فائدة. وفي الحقيقة، تشير خطة برنامج تطوير القطاع المالي إلى أن اثنين من أكبر البنوك، وتبلغ حصتهما السوقية المجمعة 51 بالمائة، لا يقدمان حالياً أي منتجات ادخارية.

وربما يكون جزء من الامتناع عن طرح مثل تلك المنتجات مرتبط بحقيقة أن حصة كبيرة من التزامات البنوك هي ودائع ادخارية، لا تدفع عليها البنوك فوائد، مما يمكن تلك البنوك من الإبقاء على تكلفة التمويل لديها منخفضة (شكل 12). أما من ناحية الطلب، فإن امتناع بعض الأسر السعودية عن الحسابات التي تتضمن دفع فوائد تتنافى مع الشريعة الإسلامية، ربما يفسر كذلك سبب الاستخدام الكثيف للودائع تحت الطلب مقارنة بالودائع الزمنية والادخارية. وهناك عامل آخر يتصل بجانب الطلب يسهم في خفض مستوى المدخرات، ربما يكون ناتج عن انخفاض مستوى الوعي المالي داخل المملكة. ووفقاً للبنك الدولي، فإن السعودية تتميز بأدنى مستويات الوعي المالي مقارنة بدول شبيهة، حيث تبلغ نسبة الوعي المالي 30 بالمائة وسط البالغين.

وإجمالاً، يبدو أن وضع برنامج واسع لدعم نمو المدخرات الشخصية، يجب أن يكون من خلال تحفيز المستهلكين على الادخار، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات ادخارية جديدة، ومساعدة المواطنين على تحسين مستوى ثقافتهم المالية.

كما تبين الوثيقة، يعتبر مستوى الادخار لدى الأسرة السعودية منخفض جداً...

...ويبلغ معدل في المملكة الادخار 2,4 بالمائة من الدخل السنوي المتاح للإنفاق، فيما يبلغ المتوسط العالمي 10 بالمائة...

...ويبدو أن هذا المستوى المنخفض من المدخرات يأتي نتيجة لعوامل تتصل بالعرض والطلب على حدٍ سواء.

نص مظلل 7: مؤسسات للمدخرات الوطنية والوعي المالي

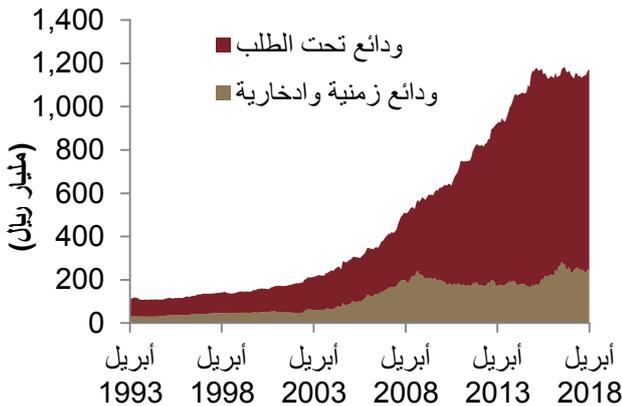
هناك "مبادرتين محوريتين" منفصلتين، توضحان كيفية زيادة مستوى المدخرات في المملكة. أولاً، ترتبط بإنشاء هيئة وطنية للمدخرات. هذه المبادرة يتوقع أن تكون برنامج لمدخرات الأفراد، قائمة بذاتها ومدعومة من قبل الحكومة، وهدفها هو تشجيع المدخرات الشخصية في المملكة. وتتألف من الآتي:

- تصميم وتطوير محفظة تناسب برامج مدخرات الأفراد (كالمدخرات الشخصية، والصكوك)، ويتم توزيعها عبر القنوات المباشرة وعبر البنوك.
- برامج مدخرات وزارة المالية أو برامج مدخرات مرخصة مدعومة بضمانات من وزارة المالية.
- تمكين العملاء الأفراد من الادخار من خلال منتجات تضمها الحكومة بصورة غير مباشرة.

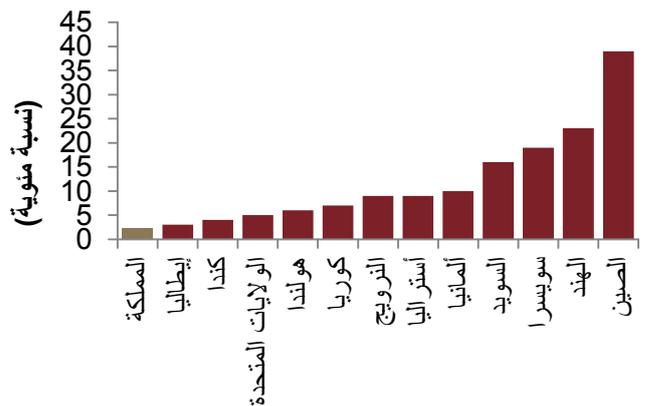
هناك "مبادرتين محوريتين" منفصلتين، توضحان كيفية زيادة مستوى المدخرات في المملكة...

...أولاهما، ترتبط بإنشاء هيئة وطنية للمدخرات...

شكل 12: معظم مطلوبات البنوك هي ودائع تحت الطلب ولا يتقاضى عليها المودعين أي فوائد



شكل 11: مقارنة معدلات مدخرات الأسرة في المملكة بالدول الأخرى (نسبة مئوية من الدخل المتاح للإنفاق لدى الأسرة، عام 2014)





وتركز "المبادرة المحورية" الثانية، على إنشاء هيئة للوعي المالي، وأيضاً هي كيان حكومي مستقل بذاته، ويكون هدفها تحسين الوعي والتثقيف المالي. وتتكون من الآتي:

- تنسيق وقيادة نظام للوعي المالي في جميع أنحاء المملكة، ويشمل جميع المؤسسات التي لها علاقة بالتثقيف المالي.
- إعداد المحتوى المناسب للوعي المالي.
- إيجاد هيئة يتم تمويلها من ضرائب تفرض على صناعة الخدمات المالية.

...وثانيتها، تركيز على إنشاء هيئة للوعي المالي.

تطلعات رؤية 2030

تشكل التزامات عام 2020 المشار إليها أعلاه، الأساس الذي بُنيت عليه تطلعات رؤية 2030 والمندرجة تحت برنامج تطوير القطاع المالي. ورغم أن الوثيقة توضح كيفية تحقيق كل واحدة من تلك التطلعات، من خلال إلقاء نظرة شاملة على استراتيجية تنفيذ البرنامج، إلا أن التطلعات تم شرحها بالتفصيل من خلال عدد من المبادرات (جدول 6). وسنسلط الضوء في الفقرات التالية على الاستراتيجية الرئيسية تحت كل هدف من أهداف رؤية 2030:

تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

← تعزيز عمق واتساع الخدمات والمنتجات المالية المقدمة

- فتح القطاع أمام شركات (الفنتك)، وإزالة العقبات التي تعيق نمو شركات التمويل، وفتح التمويل أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة انتشار نظام الرهن العقاري.

← إنشاء بنية تحتية مالية مبتكرة

- تنفيذ استراتيجية الدفع الرقمي المتكامل للتحويل إلى مجتمع غير نقدي، وجعل عملية "أعرف عميلك" تتم عبر الانترنت، وتنفيذ معالجة رقمية شاملة في البنوك.

← إدارة المخاطر من خلال قطاع تأمين مزدهر

- تعزيز البيئة التنظيمية الحالية، لقيادة الاندماج وتقوية الميزانيات العمومية.

← تعزيز قدرات الموهوبين

- تعزيز القدرات المهنية والفنية للمواهب الموجودة، من خلال إنشاء أكاديمية القطاع المالي.

تشكل التزامات عام 2020 المشار إليها أعلاه، الأساس الذي بُنيت عليه تطلعات رؤية 2030 والمندرجة تحت برنامج تطوير القطاع المالي.

رغم أن الوثيقة توضح كيفية تحقيق كل واحدة من تلك التطلعات...

...من خلال إلقاء نظرة شاملة على استراتيجية تنفيذ البرنامج...

...إلا أن التطلعات تم شرحها بالتفصيل من خلال عدد من المبادرات.

جدول 6: الركائز الاستراتيجية لرؤية 2030 المنضوية تحت برنامج تطوير القطاع المالي

الهدف	الركيزة
تعزيز عمق واتساع الخدمات والمنتجات المالية المقدمة	تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص
إنشاء بنية تحتية مالية مبتكرة	
إدارة المخاطر من خلال قطاع تأمين مزدهر	
تعزيز قدرات الموهوبين	ضمان تشكيل سوق مالية متقدمة
تسهيل زيادة رأس المال بواسطة الحكومة والقطاع الخاص	
توفير منصة فعالة لتشجيع الاستثمار وتنوع قاعدة المستثمرين	
توفير بنية تحتية آمنة وشفافة (المحافظة على استقرار الأسواق المالية)	ترقية وتطوير التخطيط المالي
تعزيز قدرات وإمكانيات المشاركين في السوق	
تحفيز ودعم الطلب المستدام على برامج الادخار	
قيادة عملية توسيع منتجات وقنوات الادخار الموجودة في السوق	تحسين وتعزيز منظومة الادخار
تحسين وتعزيز منظومة الادخار	
تعزيز الوعي المالي	



ضمان تشكيل سوق مالية متقدمة

تسهيل زيادة رأس المال بواسطة الحكومة والقطاع الخاص

- تعميق السيولة في أسواق الأسهم والدين، وزيادة تنوع المصادر البديلة للتمويل المتاح.

توفير منصة فعالة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين

- وضع استراتيجيات استثمارية وتجارية، من خلال إدخال المشتقات المالية.
- إقامة روابط تجارية مشتركة مع أسواق متطورة مختارة، لتوفير الوصول عن بعد للأسواق السعودية بهدف جذب السيولة الأجنبية.

توفير بنية تحتية آمنة وشفافة

- تعزيز الأمن الإلكتروني لضمان استقرار وسلامة البنية التحتية.
- ترقية نموذج إجراءات ما بعد التجارة وإدارة المخاطر.

تعزيز قدرات وإمكانيات المشاركين في السوق

- إنشاء هيئة رقابية للإشراف على مكاتب المراجعة الخاصة بالشركات المدرجة في سوق الأسهم لضمان الالتزام بأعلى معايير الإفصاح والشفافية.
- تطوير وترقية التخطيط المالي كجزء من الاستراتيجية الوطنية للدخار.

ترقية وتطوير التخطيط المالي

تحفيز ودعم الطلب المستدام على برامج الادخار

- إنشاء هيئة وطنية للدخار تقوم بتوزيع منتجات مدخرات الأفراد المدعومة من الحكومة (مثال صكوك الادخار).

قيادة عملية توسيع منتجات وقنوات الادخار الموجودة في السوق

- إعداد منتجات تتعلق بالاحتياجات الأساسية (كامتلاك المساكن، والتقاعد، والتعليم).
- تشجيع عملية توزيع بعض برامج الاستثمار الجماعي من خلال الهيئات غير المرخص لها، وتسهيل الوصول إلى منتجات الادخار المصرفية.

تحسين وتعزيز منظومة الادخار

- البحث عن تقديم حوافز للبنوك لجذب الودائع طويلة الأجل.

تعزيز الوعي المالي

- تشجيع إنشاء "هيئة للوعي المالي" تكوّن جهدها للتثقيف المالي.

وأخيراً، نتيجة لضخامة حجم التمويل المطلوب لتنفيذ مختلف المشاريع والاستثمارات بموجب رؤية 2030، فإن السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق التطلعات الاقتصادية لزيادة حجم الاقتصاد السعودي إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030، هو إيجاد قطاع مالي متطور وحديث وشامل. لذلك، وكما جاء في وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، فإن البرنامج يسعى إلى تطوير القطاع المالي ليصبح قطاعاً للخدمات المالية يتسم بالتنوع والفعالية الكبيرة، حتى يكون قادراً على دعم تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال تحفيز الادخار، والتمويل، والاستثمار.

وأخيراً، نتيجة لضخامة حجم التمويل المطلوب لتنفيذ مختلف المشاريع والاستثمارات بموجب رؤية 2030...

...فإن السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق التطلعات الاقتصادية لزيادة حجم الاقتصاد السعودي إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030، هو إيجاد قطاع مالي متطور وحديث وشامل.

لذلك، وكما جاء في وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، فإن البرنامج يسعى إلى تطوير القطاع المالي ليصبح قطاعاً للخدمات المالية يتسم بالتنوع والفعالية الكبيرة...

...حتى يصبح قادراً على دعم تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال تحفيز الادخار، والتمويل، والاستثمار



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من برنامج التوازن المالي، وتداول، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة المالية، ورويترز، وبلومبيرج، وإدارة معلومات الطاقة، وأوبك، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.